إسهامات التجار في الحياة السياسية بالأندلس[٩٢-٤٢٢هـ /٧١٠-١٠٣٠م]

أ.د. عصام كاطع داود الشويلي م.م. اثيرعبد الكريم صادق العلوان

كلية التربية للبنات/ جامعة البصرة

الملخص

ارتبط التجار بعلاقات وطيدة مع الحكام، وهذه العلاقات قد تكونت نتيجة لحاجة كلا الطرفين للآخر، فذوو السلطان كانوا يتطلعون لمن يدعم نفوذهم، ويذلل لهم المشكلات من خلال توفير المال اللازم لذلك، كما ان التجار كانوا في حاجة الى نفوذ الحكام وسلطانهم لتسهيل أعمالهم التجارية، والحصول على أكبر قدر من الربح ، وقد مارس التجار في الأندلس أدوارا" في الحياة السياسية باعتبارها أحد الفئات المجتمع المؤثرة فيه وقد تفاوت الدور السياسي لهذه الشريحة باختلاف مستوياتهم التجارية ووفقا" لما كانت تسير عليه مصالحهم ومكانتهم الاجتماعية وكان للدولة مواقف ايجابية تصب في مصلحة التجار من خلال مساعدتهم وتقديم بعض التسهيلات لهم وضمان حقوقهم وتذليل الصعوبات أمامهم،وفي الوقت نفسه كانت لها مواقف سلبية تضر بمصلحة التاجر ،كما اسهم التجار في الأحداث والأزمات السياسية ،حيث وقف التجار إلى جانب السلطة وساندوها وقدموا لها الدعم وأحيانا" وقفوا ضدها وامتنعوا عن مساندتها لأسباب تتعلق بوضعهم الاقتصادي .

contributions of the traders in political life in Andalusia 92-422/710-1030

Prof. Dr. ESam Cati Dawood Al_Shiweily

Assist .Lect. Atheer Abdul Kareem Sadiq Al_Alwan

College of Education for Women/ University of Basrah

Abstract

The traders were in close contact with the rulers,and these relations were formed as a result of the need of the twoparties to the other,the sultan had been looking for those who support their influence,and the problems of them by providing the necessary money for it,and traders needed to influence the rulers and their authority to facilitate their business, of profits,Merchants in Andalusia have played roles in political life as one of the influential sectors of the society,the political role of this segment varied according to ther commercial levels according to their interests and social status ,the state had positive attitudes in favor of trade the traders also contributed to the events and political crises,where traders stood by the authority and supported it and gave it support ,sometimes stopping traders to the side of the Authority Supported and supported it and sometimes stood against it and refrained from supporting it for reasons related to their economic status.

وتتضح لنا إسهامات التجار في الحياة السياسية من خلال ما يأتي:-

أولا"/ موقف الدولة مــن التجـار

١- الموقف الإيجابي للدولة من التجار

أ) توفير الأمن والاستقرار

يعد عامل الأمن والاستقرار من العوامل الهامة التي أثرت بشكل إيجابي على تشجيع التجارة وازدهارها، وقد حرص أمراء بني أمية طوال عهدهم في الأندلس على إشاعة الأمن والاستقرار ببلادهم مما اشعر التجار بالاطمئنان على أنفسهم وأموالهم، فأقبلوا على أسواق البلاد بطمأنينة وثقة فأزدهر الاقتصاد وعم الرخاء، فالأمير عبد الرحمن الداخل (١٣٨ – ١٧٢هـ / ٧٥٥ – ٧٨٨م) حرص منذ توليه الإمارة على توفير دعائم الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في الأندلس حيث قضى على جميع الفوضى والاضطراب[١] وشجع الزراعة والصناعة والتجارة في البلاد[٢].

وفي عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط (٢٠٦ – ٢٣٨هـ/ ٨٢١ – ٨٥٢م) فتحت أبواب الأندلس للتجار المسلمين من جميع أنحاء العالم الإسلامي، فقدم التجار من بغداد وغيرها للأندلس بغرائب الأشياء ونفيسها كالملابس والسلع الكمالية وأدوات الزينة والحلي[٣]، فقد كانت السياسة الخارجية التي اتبعها الأمير عبد الرحمن بن الحكم لها آثار طيبة على الحركة التجارية في الأندلس، لذا يمكن أن نعدها من العوامل الإيجابية المؤثرة في التجارة، حيث ترك الأمير عبد الرحمن سياسة الباب المغلق مع العراق، وفتح أبواب الأندلس للتجار المشارقة، واستكثر من استيراد البضائع العراقية ونتيجة لذلك فإن التجار لم يتأخروا عن موافاة الأمير بالتحف النادرة والموجودات الثمينة في قصور بغداد بعد أن عاث الدمار والسلب والنهب فيها من جراء أحداث الفتنة التي حدثت بين الأمين والمأمون، ويعتبر عقد الشفاء وكذلك كنوز السيدة زبيدة زوجة هارون الرشيد ومجوهراتها من بين هذه المقتنيات التي جاء بها التجار الى أمير الأندلس [٤].

فكان من آثار هذه السياسة التي سار عليها الأمير عبد الرحمن ازدهار الوضع الاقتصادي في الأندلس، مما دفع الأمير إلى إعادة التنظيم الإداري لبعض

الوظائف المتعلقة بالحركة الاقتصادية، فأستحدث دارا" لسك النقود، أوكل مهمة الإشراف على الأسواق ومراقبتهما إلى عامل مستقل بعمله يعرف بصاحب السوق[٥]، وسار الأمير محمد بن عبد الرحمن (٢٣٨ – ٢٧٣هـ / ٨٥٢ – ٨٨٦م) على نفس سياسة والدهِ الرامية إلى تشجيع التجارة مع البلدان الأخرى، بغض النظر عن الاختلاف الديني أو المذهبي معهما، فقد نشأت علاقات ودية بين بلاد الأندلس في عهد الأمير محمد وبين بلاد الفرنجة في عهد ملكهم المعروف بالأصلع أو (قرولش بن لذريق) فكان هذا الملك يسالم الأمير محمد ويحرص على ملاطفته ومهاداتهِ، ومن المحتمل ان التبادل التجاري بين البلدين قد نشط في ظل هذه العلاقات الودية، كما تمتعت الأندلس في عهد الأمير محمد بعلاقات ودية ممتازة مع دويلات بلاد المغرب كدولة بني مدرار في سجلماسة [٦]، والدولة الرستمية في تاهرت كما شهد عهد الأمير المنذر بن محمد (٢٧٣ – ٢٧٥هـ / ٨٨٦ – ٨٨٨م)، انتشار الأمن في ربوع الأندلس، وكان كريماً حليما باراً بالرعية، مبادراً إلى إنصافها، ينصر المظلوم وينصفه من الظالم ويأخذ بيده[٧]، وكانت المرأة التاجرة في عهده تنتقل من بلد الى بلد مع مالها ومتاعها وبشكل منفرد دون أن يعترض طريقها احد[٨]، فهذا إن دل فأنه يدل على استقرار الحالة الأمنية في البلاد، وسيادة القانون في جميع أنحاء الأندلس.

وفي عهد الأمير عبد الرحمن الناصر (٣٠٠ – ٣٥٠هـ / ٩١٢ – ٩٦١م)، دانت جميع بلاد الأندلس بالولاء له، وأجبر ملوك النصارى على عقد معاهدات والسلام ، حيث تسابق الى أبوابه الرسل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا ليقدموا إليه تحية الإجلال والتمجيد، وبذلك عم الاستقرار جميع البلاد داخلياً وخارجياً ، فازدهرت نتيجة لذلك التجارة في البلاد وقصدها التجار من كل جهة، وفي عهده دخل التجار الملفين[٩] الأندلس سنة (٣٣٠هـ / ٩٤١م)[١٠] كما شهدت الأندلس في عهده الرخص والسعة في جميع الأحوال، وانتشرت مظاهر الترف والتملك بين العامة والخاصة،وأصبحت الأندلس مضرب المثل في أوربا وآسيا وأفريقيا يتوفر الأمن والاستقرار وعظم الثروة وقوة الدولة[١١].

وأتخذ الحاجب المنصور بن ابي عامر(٣٦٦– ٣٩٢هـ / ٩٧٦ – ١٠٠١م)، الحرس والبوابين والسمار الذين يتناوبون ويتبادلون الأدوار في الحراسة ليلاً ونهاراً، ويراقبون الأوضاع سراً وجهاراً[١٢]، وكثر تردد التجار على الأندلس في عهد ولده عبد الملك المظفر وكان هؤلاء التجار من مصر والعراق ،مما يدل على الاستقرار الأمني الذي شهدته البلاد في عهده وحسن معاملته للتجار وضمان حقوقهم وتقديم التسهيلات اللازمة لهم لمزاولة عملهم التجاري بكل حرية واطمئنان[١٣] .

وعليه فقد كان نظام العسس أو الشرطة معمولاً به داخل المدن، من اجل المحافظة على المدينة ليلاً، فقد أشار المقري الى خطة الطواف بالليل، فذكر أن الأندلسيين يطلقون على أصحابها الدرابون لأن مدن الأندلس لها دروب بإغلاق تغلق ليلاً، وكل زقاق بائت فيه سراج معلق وكلب يسهر وسلاح معد، وذلك لشطارة عامتها وكثرة شرهم[١٤] فمهمة هؤلاء الدرابون هي المحافظة على الأمن داخل أحياء المدينة، وقد حرص أمراء بني أمية على انتقاء من يركنون إلى حزمة وصلاحيته من الرجال فيولونه خطة الشرطة [١٥].

وكان حرص الدولة على توفير سبل الأمن والاطمئنان للتجار، يعود إلى كون التجارة مصدراً ومورداً هاماً يغذي خزينة الدولة بالأموال اللازمة لنفقاتها من خلال الرسوم المفروضة على المراكب التجارية الواردة إليها والصادرة عنها، فضلاً عن الرسوم المفروضة على البضائع داخل الأسواق[١٦].

ولم يتوقف الأمر عند ذلك، فقد قام أمراء الأندلس وحكامها بتسهيل مهمة التجار وتوفير الحماية لهم على مستوى النشاط البحري وخاصة في الموانئ والمراسي والقواعد البحرية التجارية المطلة على البحر والتي تخدم الغرض التجاري والتي لاقت اهتماماً وتشجيعاً مستمراً من قبل هؤلاء الأمراء، وقد تكلل هذا الاهتمام بإنشاء الأمراء عدد من القطع البحرية التي أخذت على عاتقها مهمة توفير الحماية للتجار وأمتعتهم من خطر القراصنة، وتسمى هذه القطع البحرية بالأساطيل التي تجوب البحر بغية توفير الأمن للسفن والمراكب والتجارية[١٧].

ب)التخفيف من نسب الضرائب المفروضة

تعرف الضريبة بأنها مبلغ من النقود أو فريضة من المال تستخلصها الدولة من الأشخاص إجبارا لتحقيق أهداف عامة[١٨]،وقد تمتع التجار بالعديد من الحقوق والامتيازات سواء داخل الأندلس أو خارجها،فقد حظوا بالرعاية والحماية من قبل الدول التي تعاملوا معها وأعفوا من دفع الضرائب[١٩] كما يظهر هذا واضحاً من خلال ما قام به أمراء بني أمية في الأندلس في كثير من المناسبات من التخفيف من الضرائب المفروضة على الناس، وتشمل الضرائب العشور وغيرها التي كانت تشكل مورداً مالياً هاماً لخزينة الدولة، وعلى الرغم من أهمية هذا المورد المالي للحكومة الا أن الأمراء حرصوا كثيراً على التودد الى رعاياهم وكسب تعاطفهم، فكانوا يبادرون الى إسقاط العشور عنهم لمدة سنة واحدة أو أكثر في مناسبات مختلفة ، كما فعل الأمير هشام بن عبد الرحمن (١٧٢ – ١٨٠هـ/ ٧٨٨ – ٧٩٦م) الذي اسقط ضريبة العشر عن رعيته ومنهم التجار،و أخذ منهم الزكاة ولم يفرض عليهم أي مغارم مما قد يؤثر على التجار ونشاطهم [٢٠]، وقد افتتح الناصر لدين الله(٣٠٠ – ٣٥٠هـ/ ٩١٢ – ٩٦١م) عهده بإسقاط المغارم عن الناس[٢١]، كذلك قام الأمير الحكم المستنصر(٣٥٠– ٣٦٦هـ / ٩٦١ – ٩٧٦م) بإعفاء الأندلسيين من سدس جميع المغارم، ففرح الناس بذلك وسروا كثيراً[٢٢]، كما اهتم الحاجب المنصور بن ابي عامر (٣٦٦ – ٣٩٢هـ / ٩٧٦ – ١٠٠١م)، بالرعية، وعمل على مساعدة المحتاجين وإطعام الضعفاء وإغاثة الإحياء، وإسقاط الأعشار والتخفيف من آثارها[٢٣]. كذلك بالنسبة للحاجب عبد الملك بن المنصور بن ابي عامر(٣٩٢ – ٣٩٩هـ/ ١٠٠١ –١٠٠٨م)،الذي كان عادلاً رفيقاً بالرعية، فأسقط عن جميع البلاد سُدس الجباية[٢٤].

وعليه فقد حرص أمراء بني أمية في الأندلس على التخفيف من حدة الضرائب المفروضة على الرعية وعدم إرهاقهم بها، وبالتالي انعكس ذلك بشكل إيجابي على التجار ونشاطهم فكانت هذه الإجراءات التي قام بها الأمراء من أهم التسهيلات التي كانت تقدم للتجار وعامة الناس، وقد أتبع الأمراء والحكام في الأندلس سياسة تخفيف الضرائب المفروضة على التجار الواردين إلى الأندلس وهي سياسة مرنة

الغاية منها تشجيع التجار على دخول الأندلس وممارسة الأنشطة التجارية فيها، لان فرض ضرائب كبيرة تؤدي الى نفور التجار وعدم دخولهم إلى الأندلس(٢٥).

ج) مساعدة الدولة للتجـــار وإكرامهم

لم يقف رجال السلطة أو من يمثلهم مكتوفي الأيدي باتجاه أي مساعدة سواء مادية أو معنوية بإمكانهم تقديمها للتجار الذين يعانون من ظروف سيئة واستثنائية، كتعرضهم للخسارة أو كساد تجارتهم وفقدانهم المال المعد للتجارة، فنجدهم يسارعون الى مد يد العون لأولئك التجار الذين يعانون من الظروف التي اشرنا لها سابقاً ومثالنا في ذلك هو التاجر محمد بن عمرو بن خيرون الأندلسي (ت ٣٠٦هـ / ٩١٨ م) فقد تعرضت تجارته للدمار في البحر ففقد نحو ألفي دينار، وكان هذا التاجر أصله من الأندلس ثم رحل الى أفريقيا ودخلها تاجراً وأستقر بها وأتخذها بيتا" و دار إقامة، وكان يتمتع بمكانة متميزة لدى أصحاب النفوذ آنذاك ومنه القائد الاغلبي أبا إسحاق ابراهيم بن حبشي(*) الذي كان كانت تربطه بالتاجر عمر بن خيرون علاقة أخوة مبنية على الحب ومودة فبادر هذا القائد الى مساعدة هذا التاجر فاخرج له كيسا" فيه ألف دينار مساعدة له وتعويضا" له عن المال الذي فقده ، وعلى الرغم من أن هذا التاجر رفض أخذ المال ، ولكن هذا ان دل فانه يدل على المكانة التي يتمتع بها تجار الأندلس لدى الحكام والقادة السياسيين ومدى مساعدة الدولة لهم في أضنك الظروف(٢٦).

وقد حظي التجار باحترام الأمراء والحكام الأمويين في الأندلس وتقديرهم، وقد اتخذ احترامهم وتقديرهم للتجار صور وأشكالا مختلفة منها قيامهم بتخصيص رزقاً معيناً للتجار والاغداق عليهم بالصلات المجزية، فقد عرف عن الأمير عبد الرحمن الناصر (٣٠٠ – ٣٥٠هـ / ٩١٢ – ٩٦١م) بإكرامه للتجار، باذلاً لهم الأموال، ومن هؤلاء التجار أحمد بن خالد (ت ٣٢٢هـ / ٩٣٤م) الذي قربهُ وأجرى عليه الأرزاق(٢٧).

وكان التاجر إسحاق بن إبراهيم بن مسرة(ت ٣٥٤هـ / ٩٦٥م) صلباً، قليل الهيبة للملوك والبعد من السلطان لا تأخذه في الله لومة لائم فقد كان الأمير الحكم

المستنصر (٣٥٠ – ٣٦٦هـ / ٩٦١ – ٩٧٦م) يجله ويحترمه، فقد كان لا يقطع درساً لمقابلة الأمير الحكم إذا استدعاه ويأبى أن يتمهُ ويكمله، وطلب من الأمير فتح أحد أبواب القصر المغلقة القريبة من الجامع ليدخل منه، بالرغم من أن هذا الباب غير مخصصاً للداخلين إلى القصر، بحجة أنه مسن، وهذا الباب هو الأقرب لمكان سكناه، وقد اعتذر بتقدمه بالسن عندما مد رجليه في مجلس الحكم، وأجابه الحكم المستنصر قائلاً:((لا مؤنة عليك منا اقعد كيف شئت))[٢٨].

وكان الحاجب المنصور بن أبي عامر (٣٦٦ – ٣٩٢هـ/ ٩٧٦ – ١٠٠١م) يقرب التجار ويغدق عليهم بالمناصب والأموال لكسب تأييدهم، فقد كان يعظم التاجر والقاضي محمد بن يبقى بن زرب(ت٣٨١هـ / ٩٩١م) الذي كان يجلسه على فراشه، ولم يقبل له ابن زرب يد قط[٢٩]، فلم تكن العامة راضية عن تلك العلاقات التي كانت تجمع بين الحاجب والتاجر ابن زرب، وأظهروا ذلك صراحة عندما تكررت صلاة الاستسقاء التي كان التاجر ابن زرب يؤم الناس بها، ولم ينزل المطر فردت العامة بالقول: ((بئس الوسيلة أنت الى الله تعالى والشفيع في إرسال الرحمة، إذ أصبحت إمام الدين وقيم الشريعة، ثم لا تتورع عن قبول ما يرسل به اليك من الهدية التي لا تليق إلا بالجبابرة)) فهم يعبرون عن سخطهم عليه نتيجة علاقته بالحاجب وهرب ابن زرب من ثورة العامة حتى جائته نجدة ابن أبي عامر، وأوصلته الى دارهِ معززاً مكرماً[٣٠].

ولم يتوقف هذا التكريم على التجار في إثناء حياتهم فحسب، بل ظهر من قبل الحجاب بصورة ملفته للنظر حين وفاة التجار، فعندما توفي التاجر والقاضي ابن زرب، أبدى ابن أبي عامر غماً شديداً، وحزناً، وكتب لورثته كتاباً يوصي بالمحافظة عليهم ورعايتهم، وقد استفادوا من

هذا الكتاب وانتفعوا به، واستدعى ابنه وهو طفل ابن ثلاث سنوات وأوصى له بثلاثة آلاف دينار، وألطاف قيمتها ألف دينار[٣١]، ولم يكتف الحاجب المنصور بهذا فقط، بل عمل على تعيين خواص ابن زرب واقرباءه من الفقهاء في بعض المناصب محاولة لرد الدين والتكريم لهذا التاجر، بغض النظر عن توافر المؤهلات التي يجب

أن يتصف بها هؤلاء، وهذا يدل دلالة قاطعة على رغبة ابن أبي عامر في تقريب الشخصيات التي تتصف بكونها مرنة وموالية له[٣٢].

ومن هذا نلمس أن اهتمام السلطة بالتاجر لم تقتصر على حياته بل على ورثته وأبنائه وأقربائه بعد موتهِ، ولم يقتصر على الجانب المادي فقط بل تعداه إلى الجانب المعنوي أيضا.

د) ضمان حقوق التجـار

يتطلب العمل التجاري وجود بعض الضمانات القانونية أو القضائية والأدبية التي تضمن للتاجر حقوقه وتحافظ عليها وتكفل له الإنصاف في حالة تعرضه للسرقة او الاحتيال وتتيح له حق المطالبة بحقوقه إذ ما اعتدي عليه وتم سلبها، وفي حالة عدم وجود ضمانات كافية فان عمليات الاحتيال تكون سمة بعض الأسواق، وبالتالي تؤدي إلى عزوف أكثر التجار من المجيء إليهـا.

وأول من عالج حالة ضمان العمليات التجارية عموماً هو الشرع الإسلامي الذي بنيت عليه كل الأحكام الدينية والدنيوية[٣٣]، وقد منح التجار في الأندلس العديد من الضمانات التي تحفظ حقوقهم وتضمن لهم حق المطالبة بها إذ ما تعرضوا للحبس أو سلب الحقوق، ومنها اللجوء إلى القضاء لإنصافهم، وكانت أبواب الأمراء في الأندلس مفتوحة للتجار، فكانوا يلجؤون الى الأمير ويعرضون ظلماتهم عليه فيقوم بإنصافهم وإرجاع الحق لهم، فعملت الدولة على إشاعة العدل بين التجار والوافدين والمقيمين في الأندلس وضمان حقوقهم، ومثال على ذلك: ((أن رجلاً قام بتزوير وثيقة على أحد التجار، ورفعت هذه القضية الى القاضي محمد بن بشير[٣٤](ت ١٩٨هـ / ٨١٣م) فنظر بها واصدر حكمة القاضي بقطع يده جراء عمله هذا[٣٥]،كما قام القاضي سليمان بن الأسود[٣٦]، بالوقوف إلى جانب احد التجار اليهود الذي جاء إليه وشكا له أمرهُ، ووضح له مظلوميته، فأنصفه القاضي، وأعاد إليه جاريته التي اختطفت من قبل غلمان الأمير محمد بن عبد الرحمن (٢٣٨ – ٢٧٣هـ / ٨٥٢ – ٨٨٦م)[٣٧].

ومن الشواهد التاريخية الأخرى الدالة على ضمان حقوق التجار وإنصافهم هو ما قام به الأمير عبد الرحمن الناصر (٣٠٠ – ٣٥٠هـ/٩١٢-٩٦١م)، عندما قصده احد التجار وشكا له أمره وبين له قصته بالتفصيل، حيث فقد هذا التاجر كيساً فيه مبلغاً كبيراً من النقود كان قد أعدها للمتاجرة ، فأنصفه وكلف مجموعة من الثقات بالبحث عنها والنداء عليها في الأسواق والطرقات، وفعلاً تم العثور على ضالته وردها إليه(٣٨)، وتتكرر القصة نفسها مع تاجر آخر في عهد الحاجب المنصور بن أبي عامر (٣٦٦ – ٣٩٢هـ/ ٩٧٦ – ١٠٠١م)، فأنصفه الحاجب وأمر بالبحث عن نقوده، فعثر عليها كاملة واعيدت إليه(٣٩).

فهذه الضمانات تعد من المؤثرات الإيجابية في نشاط التجار والتي خدمة التجار، وشجعتهم على المتاجرة مع بلاد الأندلس والاستقرار في المواني التابعة لها.

٢- الموقف السلبي

أ) مصادرة أموال التجار

عرفت المصادرات بأنها استرداد للمال المأخوذ غصباً سواء كان نقداً أو عيناً، والحاكم له الصلاحية في استرجاع الأموال من الذي قام بالاستحواذ عليها وأخذها بغير الطرق الشرعية، ثم تطور معنى هذا المصطلح فأصبح يشمل المطالبة بالمال بشكل عام، أي استخراج الأموال من الغير بغض النظر عن واقعها الشرعي أو غير الشرعي.

لهذا تعد المصادرات ضرباً من ضروب العقاب الذي تستخدمه الدولة للحد من توسع الأموال الذي يسبب الغلاء وكثرة المحتكرين وكذلك رغبة الدولة في بعض الأحيان في الحصول على الأموال ويعد التجار من الطبقات الاجتماعية الغنية التي اتجهت إليها أنظار الحكام وعمدت الى مصادرة أملاكهم فقد كانوا يملكون أموالا" تفوق حد التصور(٤٠).

وقد تعرض التجار في الأندلس للمصادرات من قبل السلطة والرجال المتنفذين في الدولة، ومن هؤلاء التجار، التاجر أحمد بن فتح بن عبد الله التاجر (ت ٤٠٣هـ / ١٠١٢م) الذي تعرض لملاحقة السلطة عندما أرادت الاستحواذ على أمواله

ومصادرتها،فهرب وظل مختفياً عن الأنظار حتى توفي سنة (٤٠٣هـ / ١٠١٢م)[٤١]،وتشدد الوزراء في مصادرة الأموال، وفرضت الضرائب على التجار التي أثقلت كاهلهم، وصودرت أموالهم[٤٢] ،وفي بعض الأوقات، ونتيجة لسوء أوضاع البلاد، تلجأ الدولة او من يمثلها من الشخصيات المتنفذة في مراكز الدولة الحساسة الى أسلوب المصادرة أي استحصال الأموال من التجار بغير وجهها الشرعي، بالغصب والإكراه[٤٣]، لذلك فعندما تلجأ الدولة لهؤلاء التجار وتطلب منهم مد يد العون والدعم المادي لتجاوز أزمتها والخروج من محنتها التي ألمت بها الظروف التي تمر بها البلاد، وكثرة المعارضين والمتربصين بالحكم، فأنهم يمتنعون عن مساندتها، وتقديم الدعم المالي لها[٤٤].

ثانيا"- علاقة التجار بالدولة وأدوارهم السياسية

مارس التجار في الأندلس أدوارا" في الحياة السياسية باعتبارهم أحدى مكونات المجتمع الأندلسي، وقد تفاوت الدور السياسي لهذه الشريحة باختلاف مستوياتهم التجارية ووفقاً لما كانت تسير عليه مصالحهم ومكانتهم الاجتماعية، وكان موقف التجار من الدولة إيجابي أحياناً ، وسلبي أحياناً أخرى، فقد وقف التجار الى جانب السلطة وقدموا لها الدعم والمساندة، وأحياناً قاموا بمعارضتها وامتنعوا عن مساندتها لأسباب تتعلق بوضعهم الاقتصادي.

ويتضح لنا عـــلاقـــة التجـــار بالدولة من خلال المواقف التالية :-

١- الموقـف الإيجابي

أ) دور التجـار في دعم السلطة

كان للتجار دور كبير في دعم السلطة والوقوف إلى جانبها أوقات المحن والأحداث السياسية وما ينجم عنها من الآثار السلبية والأزمات الاقتصادية التي تترك آثارها على العامة والخاصة معاً، فقد أشارت بعـض المـصـادر إلى أن الأمـير عبد الرحمن بن معـــاوية (١٣٨ – ١٧٢هـ/ ٧٥٥ – ٧٨٨م) بعد أن أخمد نيران الثورة التي أشعلها ضدهُ العلاء بن مغيث[٤٥] سنة

(١٤٦هـ / ٧٦٣م)، وقتل زعيم هذه الثورة أمر بعض التجار بحمل رأسه ورؤوس جماعة من أصحابه إلى القيروان وإلقائها بالسوق سراً، ففعلوا ذلك[٤٦].

ولم يقتصر دور التجار على هذا فقط بل ساهموا في تزويد سكان المدن المنكوبة إثناء الفتن والأحداث السياسية بالمؤن والطعام وسائر مستلزمات وضروريات الحياة[٤٧] ووقف التجار في إثناء الفتن والأحداث السياسية إلى جانب السلطة وقاموا بنصرتها بما توفر لديهم من عوامل النصرة، وكذلك من خلال حمل السلاح والاشتراك الفعلي في تلك الأحداث[٤٨]، أومن خلال تكليف بعض التجار لتمثيل الدولة في بعض المهام الرسمية، مثل أنتدابهم كرسل ومبعوثين لتوطيد العلاقة والإصلاح ما بين الدولة والأطراف المعارضة لها، فقد تمتع التجار في الأندلس بمكانة كبيرة أو ((حصانة الرسل والمبعوثين))، وهي من الحقوق الأساسية التي تمتع بها التجار وتتضمن عدم التعرض لهم أو المساس بهم، وحمايتهم من الأذى، ولهم حرية التنقل وتمثيل الأطراف التي تندبهم في المحافل الرسمية، فيورد ابن عذارى نصاً غاية في الأهمية يوضح فيه أن التاجر كان لا يتعرض له وشأنه شأن الرسل والملوك، وذكر فيه أن الأمير محمد بن هشام (٣٩٩ – ٤٠٠هـ / ١٠٠٩ – ١٠١٠م) أرسل رسولاً إلى البربر في ارملاط لإعطائهم الأمان فلم يردوا عليه بل قالوا لرسوله: ((لولا أنك رسول وتاجر لقتلناك))[٤٩]، فهذه الرواية تدل على أنه كان للتجار حصانة كحصانة رسل الولاة والملوك فهم لم يقولوا رسول فقط بل اردفوها بتاجر، وهذا يؤكد أن التجار لهم حصانة الرسل والملوك[٥٠].

ولم يقف دور التجار في دعم السلطة عند هذا الحد بل تجاوز إلى قيامهم بتقديم الدعم والإسناد المالي للدولة عند تعرضها للازمات السياسية وما نجم عنها من آثار اقتصادية وقلة مواردها المالية أو للتعويض عن النقص الحاصل في خزينة الدولة، لذلك فأنها تلجأ إلى التجار للاقتراض منهم لتجاوز أزمتها أو للتخفيف من آثارها، ومن هؤلاء التجار، التاجر أحمد بن محمد بن زياد اللخمي (ت ٣١٢هـ / ٩١٨م) المعروف بالحبيب، فقد كان الحبيب من أوفر الناس مالاً وأغناهم، بصيراً

بالتجارة عارفاً بوجوهها وأقضاهم لحاجة بماله وجاهه[٥١]، وكان كثير السلف لمن سأله من أصحاب السلطان وغيرهم ولا يسلف احداً الا برهن...))[٥٢].

ب) حضور المناسبات الرسمية

شارك التجار السلطة والأمراء وكبار رجال الدولة في الاحتفالات الرسمية التي أقيمت في المناسبات المختلفة، فقد حرصت السلطة على دعوة التجار الى مثل تلك الاحتفالات، مما عكس أهميتهم ومكانتهم في المجتمع الأندلسي، فكان التاجر يحيى بن يحيى الليثي (ت ٢٣٤هـ / ٨٤٨م) يرتدي أفضل الملابس، الزاهية المنظر، الغالية الثمن، عند دخولهِ على الأمراء في الأعياد والمناسبات[٥٣].

ومن ابرز الاحتفالات السياسية التي تقام في الأندلس مجالس التهنئة بالبيعة، حيث كانت مشاركة التجار أساسية ضمن أهل الحل والعقد في البيعة الخاصة، وباعتبارهم احد الطبقات ذات الثقل في المجتمع والمؤثرة فيه، فقد كانت هذه البيعة تجري في احتفال مهيب وبحضور المتنفذين في أجهزة الدولة، من الأمراء والوزراء وأجهزة الشرطة، وأقارب الأمراء، من أعمامهم وأبناء أعمامهم، ورجال قريش، وأعلام قرطبة وتجارها[٥٤]،كما اشترك التجار في الاحتفالات العسكرية التي تقام عندما تتحقق الانتصارات، أو إثناء وداع الجيش في إثناء خروجه للجهاد[٥٥].

ج)دورهم في تقديم المشورة للأمراء(*)

وبلغ من عناية الدولة بالتجار وشؤونهم أنها كانت تستطلع آراءهم فيما يعرض عليها من أمور تخص الرعية، فأشار ابن القوطية الى ان رجلاً تم قتله في سوق القصابين في قرطبة ووضع في سلة كبيرة كان قد صنعها أحد التجار الحصارين، فأرسل في طلب هؤلاء التجار وتم استطلاع رأيهم والتحقيق معهم، فعن طريقهم تم التوصل الى صانع هذه السلة الكبيرة، الذي دلهم على الشخص الذي قام بشراء هذه السلة منه، فظهر انه هو الشخص نفسه الذي ارتكب جريمة القتل[٥٦]،كذلك أرسل الأمير عبد الرحمن بن الحكم(٢٠٦– ٢٣٨هـ / ٨٢١ – ٨٥٢م) في وجوه التجار يسألهم عن سيرة احد القضاة ويستشيرهم في عزله[٥٧].

وكان التاجر يحيى بن يحيى الليثي (ت٢٣٤ هـ / ٨٤٨م) معظماً عند العامة والخاصة وكان الأمير الحكم الربضي (١٨٠ – ٢٠٦هـ/٧٩٦ – ٨٢١م) يبجله تبجيل الأب ولا يرجع عن قوله ويستشيره في جميع أمور الدولة العامة والخاصة فكان لا يعين قاضٍ ولا يعزله إلا بأمره ومشورته، وزاد تدخله في جميع مفاصل وأطراف الدولة[٥٨]، حتى أثار هذا التدخل شكوى وحسد بعض الأطراف، ويدعم رأينا هو ما أشار إليه ابن عذارى قائلاً: ((وفي سنة هـ٢٣٤/٨٤٨م توفي يحيى بن يحيى، فاستراح القضاة من همه))[٥٩].

٢- الموقف السلبي (دور التجار في معارضة السلطة)

لم يقتصر دور التجار على مساندة السلطة وتأييدها ومشاركتها في مناسباتها ، وإنما هناك مواقف للتجار جعلتهم يقفون معارضين للسلطة ومنها:-

أ) انتقــاد السلـطــة

كانت سياسة السلطة وأساليبها محملاً لانتقاد عامة الناس ومنهم التجار، إلا أن هذا الانتقاد يختلف بحجمه ونوعه باختلاف أسبابه وظروفه، كما يتوقف على شخصية الناقد نفسه ،وطبيعة علاقته بالسلطة،ومثال ذلك الانتقاد الذي وجهه التاجر والقاضي أبو بكر محمد بن سليم(ت٣٦٧ هـ/٩٨٦م) الى الحاجب المنصور بن أبي عامر (٣٦٦ – ٣٩٢هـ / ٩٧٦ – ١٠٠١م) بشأن القرار الذي اتخذه بن أبي عامر الخاص بتعيين هشام الصبي والذي لم يبلغ الحلم أميراً للمسلمين، فأثار انتقادهِ غضب الحاجب فمقته وسعى في توهين أمره والتعرض لأحكامه ونقض قضاياه إلى أن توفي القاضي[٦٠].

وانتقد التاجر أحمد بن عبد الملك الاشبيلي المعروف بابن المكوي (ت ٤٠١هـ / ١٠١٠م) تشدد الحاجب محمد بن أبي عامر على المتآمرين عليه، حين أفتى الفقهاء بحق المتآمرين بحكم المحاربة في حين عارض ابن المكوي ذلك بحجة أنهم رجال هموا بالمعصية فلم يفعلوها الا أن ابن ابي عامر أخذ بالرأي الأول، فأنقبض ابن المكوي مدة شهرين لم يفتي فيها أحدا"[٦١].

وقد تكون بعض سلوكيات أصحاب السلطة والنفوذ محل انتقاد التجار، فعندما جـالس الأمير الحكم المستنصر (٣٥٠ – ٣٦٦هـ/٩٦١ – ٩٧٦م) التاجر والفقيه إسحاق بن إبراهيم بن مسرة (ت٣٥٤هـ / ٩٦٥م) وهو يذاكره أبواباً من العلم وأخبار السلف، ففي إثناء الحديث ذكر الحكم رجلاً وثلبه، فأغضب ذلك التاجر ابن مسرة وأغاضه، فأعرض عن الأمير[٦٢].

ب) رفض أوامر السلطة

لم يكن التجار ينفذون كل ما تطلبه السلطة منهم، بل كانوا يرفضون في كثير من الأحيان أوامرها، وبالتالي لا يحققون رغباتها، وإن أدى ذلك الى تصادم التجار مع أصحاب السلطة، فقد وقف التاجر والقاضي أحمد بن محمد بن زياد اللخمي (ت ٣١٢هـ / ٩١٨م) موقـفاً

صلباً ضد الوزير هاشم بن عبد العزيز الذي أراد شراء داراً للأيتام، وكانت الدار في حجر القاضي[٦٣] وهو متولي الوصاية عليه وأحد اختصاصاتهِ هو حفظ أموال اليتامى، ولا يول عليهم إلا أهل العفاف وحسن النظر فيها ويمنع قبالتها إلا على وجوها[٦٤]. فكان البيع لا يتم الا عن رأيه ومشورته، فرفض البيع رفضاً قاطعاً، حتى أدى هذا الأمر الى عزلهِ عن القضاء[٦٥].

كما رفض التاجر إسحاق بن إبراهيم بن مسرة (ت ٣٥٤هـ / ٩٦٥م) حضور حفل أقامة الأمير عبدالرحمن الناصر (٣٠٠ – ٣٥٠هـ/٩١٢ – ٩٦١م) بمناسبة أعذار أولاد بنيه، فعندما أرسل الأمير الى ابن مسرة يطلب منه عذراً لعدم حضور الحفل فأجابه ابن مسرة أنه من واجب الأمير إبعاد طبقة كبار الفقهاء عن كل من شأنه أن يمتهنها ويشينها[٦٦].

وعندما تغلب الحاجب محمد بن أبي عامر (٣٦٦ – ٣٩٢هـ / ٩٧٦ – ١٠٠١م) على السلطة وحجر على الأمير هشام وانفراده بالأمر دون الأمير، ولما كان بأمس الحاجة لكسب الشرعية بالحكم، سواء للدفاع عن عملية اغتصابه للحكم او لمسعاه في تفخيمها، لهذا قام بناء مدينة الزاهرة ورغب في تعظيمها، ورفعها الى مستوى مدينة الزهراء بأن جعل مسجدها جامعاً، لكنه واجه عقبة تحول دون هذا

الأمر وهي قربها من مدينة قرطبة وهذا لا يجوز وفق أحكام المذهب المالكي الذي يقول:((بأن لا تفرق بمصر واحد صلاة الجمعة))[٦٧]، أي معناه لا يجوز ان يكون هناك مدينتان يقام فيهما مسجدان جامعان في وقت واحد، مما جعل الفقهاء يعارضون ذلك، وعلى رأسهم التاجر والقاضي محمد بن زرب (ت ٣٨١هـ / ٩٩١م) فأظهر الحاجب الإذعان لأكثرية هؤلاء الفقهاء طيلة بقاء التاجر ابن زرب حيا"، وبعد وفاتهِ أعلن التجميع في الزاهرة[٦٨].

واذا كان التاجر ابن زرب وقف في وجه ابن أبي عامر عندما تعلق الأمر بمخالفة المذهب المالكي، فمن الطبيعي أن يكون موقفه أشد في مسألة أهم بالنسبة لمصير الأندلس، حيث سعى ابن أبي عامر الى الحصول على فتوى غاية في الخطورة من الفقهاء، وهي نقل السلطة والحكم في الأندلس من الأسرة الأموية إلى أسرتهِ، فجمع مجلساً مختلطاً وضم إليهم العديد من الفقهاء والشخصيات ذات القرار، ومنهم التاجر والقاضي ابن زرب وغيره ،فعـــــرض على الجميع نقل الحكم من الأمير هشام وهو ما زال صبياً إليه أي إلى الحاجب ابن أبي عامر، فتباينت آراء الفقهاء، فوافق بعضهم، وأمتنع بعضهم عن ابداء رأيهِ معللين ذلك بأن السلطة هي بيد ابن أبي عامر وأنه الأمر إليه وهو الكل في الكل، أما ابن زرب الذي وقف موقفاً صلباً ضد أطماع الحاجب محمد بن أبي عامر، فطلب اولاً: امتحان الأمير هشام في أمور السياسة وتدبير الملك، فإن وجده عاجزاً بحث عن شخص آخر يتولى الحكم، فأحجم الحاجب بعد ذلك الموقف عن تقلد الأمر[٦٩].

ج) الامتناع عن تولي المناصب الإدارية

أبدى بعض التجار الامتناع عن تولي المناصب الإدارية، حتى لو كانت هذه المناصب ذات طابع ديني وتهدف إلى تطبيق الشرع الإسلامي كالقضاء مثلاً، حيث

أمتنع البعض منهم عن قبوله مما دعا النباهي إلى تخصيص فصل خاص في كتابه بالحديث عنهم(٧٠).

ومن التجار الذين رفضوا تقلد منصب القضاء هو التاجـــر والفقيه يحيى بن يحيى الليثي (ت ٢٣٤هـ / ٨٤٨م) الذي أبى تولي منصب القضاء على الرغم من إلحاح الأمير عبد الرحمن بن الحكم (٢٠٦ – ٢٣٨هـ / ٨٢١ – ٨٥٢م) عليه(٧١)، حيث أشار الحميدي في ترجمته له قائلاً: ((مع إمامته ودينهِ كان مكيناً عند الأُمراء معظماً، وعفيفاً عن الولايات، متنزهاً، جلت درجته عن القضاء، فكان أعلى قدراً من القضاة عند ولاة الأمر لزهده في القضاء وامتناعه منه... لهذا، لم يلِ يحيى بن يحيى القضاء قط، ولم يستجيب لطالبهِ، وهذا من أسباب علو مكانتهِ، وسمو نفسهِ وقبول رأيهِ))(٧٢).

ومن الأمثلة الأكثر بروزاً في الامتناع عن تولي القضاء اعتذار الفقيه والتاجر أحمد بن عبدالملك الأشبيلي المعروف بابن المكوي (ت ٤٠١هـ/ ١٠١٠م) للحاجب محمد بن أبي عامر عن قبول منصب قاضي الجماعة مرتين، أولهما: بعد وفاة قاضي الجماعة محمد بن يبقى بن زرب، وكان سبب رفضهِ تعلله بكبر السن، رغم ما أحاطت به الدعوة من مظاهر التوقير والتعظيم، إذا ستدعاه الحاجب وخاطبه مشافهة بحضور الوزراء، وثانيهما: بعد عزل أحد القضاة فأبى من ذلك في المرتين أشد الإباء، وأغلظ وقسم ان لا يلي القضاء، ولا شيئاً من الأحكام أبداً(٧٣) وأوضح الخشني في مقدمة كتابه، أسباب قبول القضاء أو رفضه، فقال: ((فقبل كثير منهم القضاء، رغبة في شرف الآجلة ورجاء لمعونة الله واتكالاً على سعة عفوه منهم، ونفر الآخرون منه رهبة من مكروه الآجلة وحذارا" من الله فيما قد يكون منهم وعلى أيديهم(٧٤).

د) إسهامات التجار في الثورات

لم تتوقف معارضة التجار للسلطة عند انتقادها وعدم تنفيذ أوامرها، بل تعدى ذلك الى التآمر وإعلان الثورة والتحريض عليها خلال حقب زمنية معينة وفي ظروف استثنائية تمر بها البلاد، كسوء السياسة التي يتبعها الحاكم في معاملة الرعية، وسياسة القهر والغلبة التي مارسها ضدهم، وعدم المبالاة بأمرهم او الاكتراث لما يصيبهم من العوز وقلة المؤونة وسوء الأحوال المعاشية للطبقات الاجتماعية، وفرضه الضرائب الباهضة عليهم، وما زاد الطين بلة، انشغاله بملذاته وإهماله أمور الرعية وعدم إنصافهم وقد اشترك التجار في العديد من الثورات التي كان هدفها تغيير واقع البلاد المؤلم وإقامة العدل بين الرعية وإعادة الحقوق الى الطبقات المضطهدة ،ولم يكن هدفنا من هذا الموضوع هو دراسة هذه الثورات بقدر ماهو إبراز دور التجار وإسهاماتهم فيها، ومن هؤلاء التجار الذين اشتركوا في الثورات ضد السلطة او اتهموا في تحريض العامة ضدها هو التاجر يحيى بن يحيى (ت ٢٣٤هـ / ٨٤٨م) الذي اتهم بتحريض عامة الناس في قرطبة على الخروج على الأمير الحكم بن هشام (١٨٠ – ٢٠٦هـ/٧٩٦–٨٢١)والثورة ضده سنة (٢٠٢هـ/٨١٧م) وقد فشلت هذه الثورة ولم تحقق أهدافها، وقد ظفر الحكم بالقائمين بها واستباحهم وقتل العديد منهم وأجلى بقيتهم، وكان ممن أخفى نفسه عنه هو يحيى بن يحيى الليثي وقد عرفت هذه الثورة في المصادر التاريخية بـ(ثورة الربض)[٧٥] وقام الحكم بمصادرة أمواله وأملاكه في بادئ الأمر ثم أعيدت إليه، بعد أن عفا عنه الأمير وسمح له بالعودة إلى بلدهِ وبذل له الأمان ورد إليه أمواله ومتاعه، فاستجاب له يحيى بن يحيى وعاد إلى بلادهِ معززاً مكرماً، وارتفعت منزلته ونال حظوة ومكانة بعد ذلك لدى الأمير والأمراء الذين تولوا سدة الحكم من بعدهِ، وأصبح أثيرا" مكيناً لديهم مستشاراً يأخذون برأيهِ في جميع أمور الدولة[٧٦].

كما أسهم التجار الاطباء بدور هام في الحياة السياسية الأندلسية من خلال ما قام به بعضهم من ممارسات ساهمت في رسم معالم الصورة السياسية للبلاد، فمشاركة الأطباء في اغتيال أمير أو حاكم أو أي شخصية متنفذة في مفاصل الدولة، معناه رسم مسار جديد لسياسة جديدة للدولة يمثلها من تم لأجله الاغتيال، وهذا ما أوجد علاقة غير مستقرة في اغلب الأحيان بين حكام الأندلس وأطباء بلادهم، وعلى الرغم من المكانة التي قد يصل إليها احد الأطباء عند بعض الحكام والأمراء، والتي تثير حسد بعض الأطراف أحيانا، إلا أن هذا لا يعني انه بعيد عن دائرة الحذر والشك والشبهة التي يرسمها حوله الأمير من أن يستغله مناوؤه السياسيون سيما أن فكرة الاغتيال السياسي التي تنفذ من قبل الأطباء هي أيسر وانجح محاولات القتل التي لا يمكن اكتشافها بسهولة[٧٧].

ومن التجار الأطباء الذين اشتركوا في الاغتيالات السياسية هو الطبيب يونس الحراني الذي عاش في فترة الأمير عبد الرحمن الأوسط (٢٠٦ – ٢٣٨هـ/ ٨٢٢ – ٨٥٢م) فقد كان هذا الطبيب حاذقاً، وكان يصنع الأدوية من الأعشاب الطبية ويتاجر بها، فصنع دواء لعلاج أوجاع وأمراض الجوف، وسمي هذا الدواء بـ(المغيث الكبير) وكان يبيع السقية الواحدة منه بخمسين ديناراً[٧٨]وكان التاجر الحراني هو الطبيب الخاص بالأمير عبد الرحمن الأوسط والمسؤول عن خزانة الأدوية في قصرهِ، فقد اشترك في المؤامرة التي دبرتها طروب زوجة الأمير عبد الرحمن الأوسط بالاشتراك مع قائد حرسهِ نصر الخصي (عاش في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، لاغتيال عبد الرحمن الأوسط وولدهِ الأمير محمد سنة (٢٣٦هـ / ٨٥٠م) لإيصال ولدها عبد الله إلى عرش الحكم، حيث أرسلت القائد نصر إلى الطبيب يونس الحراني وطلب منه إعداد سم لقتل الأمير وولي عهدهِ وعرض نصر على الطبيب الحراني مبلغ ألف دينار مقابل صنع ذلك السم الذي يدعى (بسون الملوك)[٧٩] فلم يستطيع

الطبيب الحراني في بادئ الأمر من عصيانه مخافة سطوته فصنع له ما أراد وأعطاه إياه وقبض الألف دينار، إلا انه في الوقت نفسه لم يخن الأمانة لكونه طبيب الخاص بالأمير عبد الرحمن الأوسط، فقد أخبر سراً (فخر) جارية الأمير بأمر الاغتيال، فقامت بدورها بإخبار الأمير عبد الرحمن بتلك المؤامرة، حيث تولى القائد نصر الخصي مهمة استقاء السم للأمير عبد الرحمن، فعندما قدم له شراباً طلب منه الأمير أن يشربه أولا"، فأمتنع نصر في بادئ الأمر وعندما أصر عليه الأمير شربه، وخرج مسرعاً إلى الطبيب الحراني طالباً منه دواءاً سريعاً لعلاج السم، فوصف له لبن الماعز، إلا انه لم يستطع شربه فقد فات الأوان وبدء السم يسري في بدنه وأدركته الوفاة(٨٠).

ففشلت بذلك مؤامرة الاغتيال، ويبدو أن الطبيب يونس الحراني عند وصفه علاجاً للسم لنصر كان مدركاً بأنه لن ينفعه ذلك العلاج لسرعة وقوة السم، وبذلك وازن الطبيب الحراني بين سطوة الأمير عبد الرحمن وسطوة القائد نصر الخصي وربما أراد لوصفه للعلاج أن يثبت لطروب زوجة الأمير عبد الرحمن انه لم يكشف المؤامرة وإنما اكتشفها الأمير بنفسه.

تبين لنا مما سبق أن التخطيط والاشتراك في الثورة أو التحريض عليها يعد خطوة متقدمة في معارضة التجار للسلطة، وتمثل تدخلاً مباشراً في الشؤون السياسية.

الـهوامش

(١) ؛ابن عذارى،أبو العباس أحمد بن محمد،البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق:ج.س.كولان وإ.ليفي بروفنسال ،(دار الثقافة،ط٢ ،بيروت،١٩٨٠م)، ج٢، ص٤٧ وما بعدها.

(٢) الخليفات، محمد عطا الله سالم ،التجـارة في الأندلس في عصر الدولة الأموية (١٣٨-٤٢٢هـ/٧٥٥-١٠٣٠م)، رسالة ماجستير،(عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة ،٢٠٠٤ م)، ص٣٦.

(٣) ابن سعيد، علي بن موسى،المغرب في حلي المغرب،تحقيق:شوقي الضيف،(دار المعارف،ط٤،القاهرة،١٩٦٤م)، ج١، ص٤٦؛ ابن عذارى، البيان المغرب، ج٢، ص٩١.

(٤) ابن سعيد، المغرب في حلي المغرب، ج١، ص٤٦؛ ابن عذارى، البيان المغرب، ج٢، ص٩١؛ ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ج٢، ص٢١. وينظر: المسري، حسين علي، تجارة العراق في العــصر العباسي، الكويت، ١٩٨٢م، ص٣٧٢ – ٣٧٣؛ العامري، محمد بشير، مظاهر الحياة الاجتماعــية الأندلسية والتأثيرات العراقية فيها،(مجلة آداب البصرة، العدد ٥٩ ، ٢٠١١م)، ص١٩٦.للمزيد من التفاصيل عن سياسة عبد الرحمن الثاني الداخلية والخارجية .ينظر:زاهر، فاطمة محمد إبراهيم،عبد الرحمن الأوسط في الأندلس،رسالة ماجستير،(كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،جامعة الملك عبد العزيز – مكة المكرمة،١٩٧٩-١٩٨٠م)؛ شلبي، عمر راجح عارف محمد ،عبد الرحمــن الثاني (الأوسط) سياسته الداخلية والخارجية فــي الأندلس(٢٠٦-٢٣٨هـ/٨٢٢-٨٥٢م)، رســالــة ماجستير،(كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ،١٩٩١م).

(٥) ابن سعيد، المغرب في حلي المغرب، ج١، ص٤٦.

(٦) عــن تلك العلاقات .ينظر:الفريجي،عــلي صدام نصر الله ،دولة بني مدرار في سجلماسة (١٤٠-٣٦٧هـ/٧٥٧-٩٧٧م)دراسة في أحوالها السياسية ، رسالة ماجستير،(كلية التربية ،جامعة البصرة ،٢٠٠٠م)،ص٣٢٩- ٣٣٨؛الشويلي ،عصام كاطــع داود،الأزمات الاقتصادية وأثـرها في المجتمع الأندلسي(٩٢-٤٢٢هـ/٧١٠-١٠٣٠م)،أطروحة دكتوراه، كلية الآداب،جامعة البصرة ،٢٠٠٣م،ص١٦٧-١٦٨.

(٧) ابن عذارى، البيان المغرب، ج٢، ص١٠٨؛ ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ج٢، ص٢٣ – ٢٤.

(٨) ابن عذارى، البيان المغرب، ج٢، ص١١٤ – ١١٥.

(٩) التجار الملفين: هم الذين اشتهروا بصناعة ثياب الملف وهي ثياب حسنة العمل من الصوف،تباهي ثياب الخز، وكان هؤلاء التجار يأتون إلى الأندلس عن طريق البحر من أوربا. ينظـــر: الزهري،أبو عبد الله محمد بن أبي بكر،كتاب الجغرافية ،تحقيق:محمد حاج صادق،(مكتبة الثقافــة الدينية، القاهرة،د.ت) ، ص٧٦؛ الحميداوي،صباح خابط عزيز، الفكر الجغرافي عند الزهري، مجلة دراسات تاريخية، كلية التربية للبنات – جامعة البصرة، (العدد١٩،٢٠١٥ م) ص٩٠– ٩١.

(١٠) ابن حيان، المقتبس، تحقيق: شالميتا، ص٤٧٨.

(١١)ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي،صورة الارض ،(المكتبة الحيدرية ،قم المقدسة،٢٠٠٧م)، ص١٠٨ومـا بعـدها. للمزيد من التفاصيل عن ازدهار الحياة الاقتصادية زمن الناصر. ينظر: المـزايدة، عمـر زعـل محمد، الحياة الاقتصادية في الأندلس في عهد الخليفة الناصر، أطروحة دكتوراه،(عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة ،٢٠٠٩م)، ص٢٧ وما بعـدها .

(١٢) ابن عذارى، البيان المغرب، ج٢، ص٢٧٦.

(١٣) ابن بسام، أبو الحسن علي،الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ،(دار الثقافة، بيروت،١٩٩٧م)،م١، ق٣، ص١٤ ومابعدها. وينظر: الدليمي،نـاظم عـواد ،عــلاقـات المغرب والأندلس التجارية مع بلدان المشرق العربي ، أطروحة دكتوراه، (كلية التربية، جامعة الموصل ،٢٠١٢م)، ص١٣٣.

(١٤) نفح الطيب، ج١، ص٢١٩.

(١٥) للمزيد من التفاصيل حول خطة صاحب الشرطة ودوره في الأندلس. ينظر: المجالي، الشرطة في الأندلس في عهد الدولة الأموية الثانية، مجلة المنارة، م١٤، ع٢، ٢٠٠٨م؛ الجبوري،هدية محمد، الشرطة في الأندلس (١٣٨ – ٣٦٦هـ / ٧٥٦ – ٩٧٦م)، مجلة آداب الرافدين، ع٥٤، ٢٠٠٩م؛ عبد الغني، أحمد صالح محمد، الشرطة في الأندلس الإسلامية، (٩٢ – ٨٩٧هـ / ٧١١ – ١٤٩٢م)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة حلوان، ٢٠١٢م.)

(١٦) ابن حوقل، صورة الأرض، ص١٠٨.

(١٧) ينظر: الفهداوي، حازم محمد، الأسطول البحري الأندلسي ودوره التجاري من القرن الثاني إلى نهاية القرن السادس الهجري، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الانبار، ٢٠١١م، كونستبل، أوليفيا ريمي، التجارة والتجار في الأندلس، تعريب: فيصل عبد الله، (مكتبة العبيكان،المملكة العربية السعودية ،٢٠٠٢م)، ص١٧٩ وما بعدها؛ الجبوري، الخدمات والتسهيلات التجارية في الموانئ الأندلسية، ص١٨٦ – ١٩٣؛ مصطفى، خزعل ياسين، الخدمات والتسهيلات التجارية في الموانئ الأندلسية (عصري الإمارة والخلافة، مجلة التربية والعلم، م١٨ ،ع١، ٢٠١١م)، ص٦٠ – ٩٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: الفصل الاقتصادي. موضوع العوامل المؤثرة في نشاط التجار (القرصنة).

(١٨) ياقوت الحموي ، شهاب الدين ، معجـــم البلدان، (دار صادر ،ط٨،بيروت،٢٠١٠م) ج٣، ص٤٥٦؛ الفيروز آبادي، مجد الدين محمد، القاموس المحيط،(دار إحياء التراث العربي،ط٢،بيروت،٢٠٠٣م)، ص١١٣. وينظر: عمارة، محمد، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضـارة الإسلامية، (دار الشروق،ط١،بيروت–القاهرة،١٩٩٣م)، ص٣٤٢؛ عبـده،عيسى، النظم المالية فـي الإسلام (دراسات وقراءات مختارة ،معهد الدراسات الإسلامية ،طبعة جديدة منقحة ، القاهرة،د.ت)، ص٢٣.

(١٩)الخالدي، يونس عبد العزيز ،اليهود في الدولة العربية الإسلامية في الأندلس (٩٢–٨٩٧هـ/٧١١–١٤٩٢م)،(مطبعة ومكتبة دار الأرقم ،غـزة – فلسطين،٢٠١١م) ،ص٣٦١.

(٢٠) للمزيد من التفاصيل عن الإجراءات التي اتخذها الأمراء في الأندلس للتخفيف من حدة الضرائب عن كاهل طبقات المجتمع ومنهم التجار. ينظر: ابن القوطية ،محمد بن عمر، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق: إبراهيم الابياري ،(دار الكتاب المصري–القاهرة ،دار الكتاب اللبناني–بيروت ،ط٢، بيروت ،١٩٨٩م) ص٦٢؛ ابن سعيد ،المغرب في حلي المغرب ، ج١، ص٥١؛ابن عذارى، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج٢، ص٧٥ – ٧٦، ١٠٩، ١١٤؛ ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله ، أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلال من ملوك الإسلام،تحقيق:سيد كسروي حسن،(دار الكتب العلمية ط١، بيروت،٢٠٠٣م)، ج٢، ص٢٥؛ مجهول، ذكر بلاد الأندلس،تحقيق:لويس مولينا،(المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد ،١٩٨٣م)، ص١٥٠. وينظر:الجبوري، خليل خلف، الخدمات والتسهيلات التجارية في الموانئ الأندلسية في عصري الإمارة والخلافة ، أطروحة دكتوراه(منشورة)،(كلية الآداب ،جامعة الموصل،٢٠١٢م) ، ص٢٣٤ – ٢٣٦.

(٢١) المقري،شهاب الدين أحمد بن محمد نفح الطيب من غـصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحســـان عباس، (دار صادر ، بيروت،١٩٨٦م)، ج١، ص٣٥٤.

(٢٢)ابن عذارى، البيان المغرب، ج٢، ص٢٤٩.

(٢٣) مجهول، تاريخ الأندلس، تحقيق:ع بد القادر بوباية ،(دار الكتب العلمية ، ط١، بيروت،٢٠٠٧ م)، ص٢٢٢ – ٢٢٣؛ مجهول، ذكر بلاد الأندلس، ص١٨٢.

(٢٤) ابن عذارى، البيان، ج٣، ص٣.

(٢٥) مصطفى،خزعل ياسين، الأوضاع المالية للأندلس من خلال كتاب المقتبس لابن حيان القرطبي،(مجلة آداب الرافدين،(ع٥٧ ،٢٠١٠م) ص٢٥٥.

(*)هو مـــن الأسرة الأغلبية وأحد كبار القادة الاغالبة وأمرائهم له فتوحات وغزوات في أوربا وجـزر البحـر المتوسط ، وقاوم الدعوة الشيعية ببسالة ، قتله المهدي سنة(٢٩٩هـ/٩١١م) ينظر: ابن عذاري ، البيان المغرب ،ج١،ص١٣٨،ص١٤٢–١٤٤.

(٢٦)المالكي،ابو بكر عبد الله بن محمد، رياض النفوس في طبقات عـــلمـــاء القيروان وأفريقـية ، تحقيق:بشير بكوش ،(دار الغرب الإسلامي،ط٢، بيروت ،١٩٩٤م) ، ج٢، ص١٣٥ – ١٣٦.

(٢٧)المقري، نفح الطيب، ج٣، ص٢٣٦.

(٢٨)القـاضي عيـاض، ترتيب المدارك،تحقيق:سعـيد أحمد أعــراب،(مطبعة فضـــالة المحمدية،ط١،المغرب،١٩٨١م)ج٦، ص١٢٦ – ١٣٢؛ المقري، نفح الطيب، ج١، ص ٣٧٦– ٣٧٨.

(٢٩)القاضي عياض، ترتيب المدارك،تحقيق:سعيد أحمد أعــراب،(مطبعـــة فضـــالة المحمدية ،المغرب،١٩٨٢م)، ج٧، ص١١٧؛ ابن فرحون،برهان الدين أبو الوفا إبراهيم اليعمري، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب،تحقيق:محمد الأحمدي أبو النور،(دار التراث للطباعة والنشر،القاهرة،د.ت)، ج٢، ص٢٣٠.

(٣٠) النباهي، المرقبة العليا، ص٧٩.

(٣١)القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج٧، ص١١٨؛ ابن فرحون، الديبـــاج المـــذهب، ج٢، ص٢٣١.

(٣٢) الحميدي، غانم سعد عبد الكريم، فقهاء الأندلس في عصر الخلافة ودورهم السياسي والإداري والثقافي، (٣١٦-٣٩٩هـ /٩٢٨-١٠٠٨م)،رسالة ماجستير، (كلية الدراسات العليا ،الجامعة الأردنية ،٢٠٠٢ م)، ص٣٧.

(٣٣) الجبوري، الخدمات والتسهيلات التجارية، ص٢٣٢.

(٣٤) محمد بشير: هو القاضي محمد بن بشير المعافري، رحل إلى مكة حاجاً وطالباً للعلم والتقى بمالك بن انس وأخذ عنه العلم، استقضاه الأمير الحكم بن هشام (١٨٠ – ٢٠٦هـ / ٧٩٦ – ٨٢١م) فتولى قضاء الأندلس وفق شروط أملاها على الأمير المذكور. للمزيد من التفاصيل ينظر: الخشني، محمد بن حارث بن أسد ، قضاة قرطبة، تحقيق:إبراهيم الأبياري،(دار الكتاب المصري ، دار الكتاب اللبناني ، ط٢، القاهرة – بيروت ، ١٩٨٩م) ص٧٣ – ٨٨؛ النباهي،ابو الحسن بن عبد الله بن الحسن المالقي الأندلسي،تاريخ قضاة الأندلس(المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا) تحقيق:لجنة إحياء التراث العربي –دار آفاق الجديدة،ط٥،بيروت ،١٩٨٣م) . ، ص٤٧ وما بعدها.

(٣٥)النباهي، المرقبة العليا، ص٤٨. وينظر: حميد،قسطاس عبد الستار، أرباب المهن والحرف في المجتمع الأندلسي خلال عصري الإمارة والخلافة (١٣٨-٤٢٢هـ/٧٥٥-١٠٣٠م)،رسالة ماجستير ،كلية التربية للبنات ،جامعة البصرة ،٢٠١٣م). ص١١٢ – ١١٣.

(٣٦) سليمان بن الأسود: هو القاضي سليمان بن الأسود ،كان رجلاً صالحاً متقشفاً صلباً في حكمه مهيباً تولى القضاء في الأندلس في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن (٢٣٨ – ٢٧٣هـ / ٨٥٢ – ٨٨٦م) للمزيد من التفاصيل ينظر: الخشني، قضاه قرطبة، ص١٧٣-١٨١؛ النباهي، المرقبة العليا، ص٥٦ – ٥٩.

(٣٧)النباهي، المرقبة العليا، ص٥٦ – ٥٧. وينظر: حميد، أرباب المهن والحرف، ص١١٣.

(٣٨) ابن سعيد، المغرب في حلي المغرب، ج١، ص١٨٥-١٨٦.

(٣٩)ابن عذارى، البيان المغرب، ج٢، ص٢٩١ – ٢٩٢؛ المقري، نفح الطيب، ج١، ص٤١٢.

(٤٠) للمزيد من التفاصيل عن المصادرات ومفهومها وآثارها ينظر: مجيد، تحسين حميد، المصادرات في العراق خلال القرنين الثالث والرابع الهجري، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٠م؛ رضا، محمد سعيد، الآثار السياسية والاجتماعية لنظام المصادرات في العصر العباسي، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، ع ١١ – ١٢، السنة ٩ – ١٠، ١٩٧٦م.

(٤١) ابن بشكوال،أبو القاسم خلف بن عبد الملك، كتاب الصلة،تحقيق:إبراهيم الابياري،(دار الكتاب المصري،دار الكتاب اللبناني،ط١،القاهرة – بيروت،١٩٨٩م) ج١، ص٥٧ – ٥٨.

(٤٢) ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن علي بن ابي الكرم محمد بن محمد الشيباني، الكامل في التاريخ، (دار الكتب العلمية ،ط١،بيروت،١٩٨٧م) ج٨، ١٠٦ – ١٠٧.

(٤٣) ابن عذارى، البيان المغرب، ج٣، ص٩٩.

(٤٤) ابن عذارى، البيان المغرب، ج٣، ص١٠٤.

(٤٥) العلاء بن مغيث اليحصبي، قدم من إفريقية ولبس السواد شعار العباسيين، وخطب للمنصور واجتمع إليه خلق كثير، فخرج إليه الأمير عبد الرحمن بن معاوية فالتقيا خارج باب اشبيلية بمدينة قرمونة، فانهـــزم العلاء وأصحابه وقتل منهم في المعركة سبعة آلاف وقتل العلاء معهم وكان ذلك سنة (١٤٦هـ / ٧٦٣م). ينظر: ابن القوطية، تاريخ افتتـــاح الأندلس، ص٥٤ – ٥٥؛ ابن عـــذارى، البيان المـغــرب، ج٢،ص٥١ – ٥٢.

(٤٦) ابن عذارى، البيان المغرب، ج٢، ص٥١ – ٥٢؛ النويري،شهاب الدين أحمد بن عــبد الوهـــــاب ،نهاية الأرب في فنون الأرب ،تحقيق:عبد المجيد الترحيني،(دار الكتب العــلمية ،ط١، بـيروت،٢٠٠٤م ، ج٢٣، ١٩٩.

(٤٧)العذري، ابو العباس أحمد بن عمر، نصوص عن الأندلس (ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك الى جميع الممالك) ،تحقيق:عبد العزيز الأهوائي ،(مطبعة معهد الدراسات الإسلامية ،مدريد،١٩٦٥م) ، ص٦٥.

(٤٨) ينظر على سبيل المثال، ابن عذارى، البيان المغرب، ج٣، الصفحات ٦٢، ٨١، ٩٤، ١٠٤.

(٤٩)ابن عذارى، البيان المغرب، ج٣، ص٨٢. وينظر: الجبوري، الخدمات والتسهيلات التجارية، ص٢٠٣.

(٥٠)الجبوري، الخدمات والتسهيلات التجارية، ص٢٠٣.

(٥١) الخشني، قضاة قرطبة، ص٢٠٥.

(٥٢)القاضي عياض، ترتيب المدارك،تحقيق:محمد بن شريفة ،(مطبعة فضالة المحمدية، ط٢، المغرب، ١٩٨٢م)ج٥، ص١٩٠.

(٥٣) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج٣، ص٣٩١.

(٥٤) ابن حيان،ابو مروان حيان بن خلف، المقتبس في أخبار بلد الأندلس، تحقيق: عبد الرحمن علي الحجي،(دار الثقافة ،بيروت،١٩٦٥م)، الصفحات ٣٠، ١٥٣، ٢٣٠؛ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج٦، ص٢٨٨؛ ابن عذارى، البيان المغرب، ج٣، ص٤٣ وما بعدها؛ ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ج٢، ص٤٤ وما بعدها.

(٥٥)الخشني، قضاة قرطبة ،ص٢١٨.

(٥٦) تاريخ افتتاح الأندلس، ص٨٥.

(*) للمزيد من التفاصيل عن دور التجار في تقديم المشورة للامراء وابرز التجار المشاورين. ينظر :الفصل الثاني (المبحث الثاني (اسهامات التجار في الخطط الدينية–خطة الشورى).

(٥٧)الخشني، قضاة قرطبة، ص١٠٧.

(٥٨)ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص٧٥؛ القاضي عياض،ابو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك،تحقيق: عبد القـــادر الصحراوي،(المطبعة الملكية، الرباط،١٩٦٨م)،ج٣، ص٣٨٢؛ابن عذارى،البيان المغرب،ج٢، ص٨٠.

(٥٩)البيان المغرب، ج٢، ص٨٩.

(٦٠)القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج٦، ص٢٨٨.

(٦١)القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج٧، ص١٨١ – ١٨٢.

(٦٢) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج٦،ص١٢٨.

(٦٣) الخشني، قضاة قرطبة، الصفحات ١٤٣، ٢٠٤ – ٢٠٦.

(٦٤) النباهي، المرقبة العليا، ص٧٦.

(٦٥) الخشني، قضاة قرطبة، ص١٤٣ – ١٤٤.

(٦٦) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج٦، ص١٣٣؛ المقري، نفح الطيب، ج١، ص٣٧٦.

(٦٧) ابن حيان، المقتبس ، تحقيق: الحجي، ص٢٤٥.

(٦٨)القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج٧، ص١١٧ – ١١٨؛ النباهي، المرقبة العليا، ص٧٧.

(٦٩)ابن حزم،أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد،رسالة نقط العـــروس في تواريـخ الخلفاء منشورة ضمن كتاب (رسائل بن حزم الأندلسي) ، تحقيق:أحسان عباس،(المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط٢، بيروت،١٩٨٧م) ، ص٨٦ – ٨٧.

(٧٠)المرقبة العليا، ص١٢ وما بعدها.

(٧١) الخشني، قضاة قرطبة، ص٣٠ – ٣١؛ القـاضي عـياض، ترتيب المدارك ، ج٢، ص٣٨٢.

(٧٢) جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: إبراهـــيم الابياري(دار الكتاب المـصري، دار الكتاب اللبناني، ط٢،القاهرة- بيروت، ١٩٨٩م) ج٢، ص٦١٠ – ٦١١.

(٧٣) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج٧، ص١٢٧ – ١٢٨.

(٧٤) قضاة قرطبة، ص٢٥ – ٢٦.

(٧٥)الربض: تعني الحي أو الضاحية وجمعها ارباض، نشأ الربض في قرطبة على الضفة الأخرى من نهر الوادي الكبير بعد ان أعاد هشام الأول بن عبد الرحمن الداخل الجسر الروماني على النهر، وأصبح هذا الحي آهلاً بالسكان من العمال وأصحاب الحرف وصغار التجار. ينظر: ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص٦٨ – ٦٩؛ ابن الآبار،أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القضاعي، الحلة السيراء،تحقيق:حسين مؤنس،(دار المعارف، ط٢، القاهرة ،١٩٨٥م)، ج١، ص٤٤؛ ابن سعيد، المغرب في حلي المغرب، ج١، ص٤٢ – ٤٣؛ ابن عذارى، البيان المغرب، ج٢، ص٧٥ وما بعدها؛ مجهول، تاريخ الأندلس، ص١٨٢؛ للمزيد من التفاصيل حول ثورة الربض وأسبابها وسياستها ونتائجها. ينظر: المومني، محمد خالد مصطفى، الفقهاء وثورة الربض في الأندلس (١٨٠ – ٢٠٦هـ / ٧٩٦ – ٨٢١م)، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م.

(٧٦)الخشني، أخبار الفقهاء والمحدثين،دراسة وتحقيق: ماريا لويس آبيلا، ولويس مولينا،(المجلس الأعلى للأبحاث العلمية ،معهد التعاون مع العالم العربي ،مدريد ،١٩٩٢م)، ص٣٦٠ – ٣٦١؛ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج٣، ص٣٩٢ – ٣٩٣.

(٧٧)غضبان، أكرم حسين، تاريخ الطب في الأندلس من الفتح العـربي حتى سقوط الخلافة (٩٢-٤٢٢هـ/٧١١-١٠٣٠م)، أطروحة دكتوراه ،(كلية الآداب،جامعة البصرة ، ٢٠٠٦م)، ص١٠٦.

(٧٨) ابن جلجل،أبو داود سليمان بن حسان الأندلسي، طبقات الأطباء والحكماء، تحقيق: فؤاد سيد،(مؤسسة الرسالة ،ط٢، بيروت ١٩٨٥م) ص٩٤.

(٧٩) ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص٩١.

(٨٠) ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص٩١؛ ابن سعيد، المغرب في حلي المغرب، ج١، ص٤٩.